

مركز حمورابي



الإدارة الأمريكية بعد فوز دونالد ترامب بولاية ثانية: دراسة في ملامح التشكيلة الحكومية، السياسة الداخلية، التوجهات الخارجية

الادارة الامريكية بعد فوز دونالد ترامب بولاية ثانية: دراسة في ملامح التشكيلة الحكومية، السياسة الداخلية، التوجهات

الخارجية

إعداد: أ.د سعد عبيد السعدي

د. عمار عباس الشاهين

نور نبيه جميل

حنين محمد احمد

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي

للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا
بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من
الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة
نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

:

المقدمة:

لا شك ان دولة كالولايات المتحدة تمتاز بتاثير عالمي وذو سياسة فعالة يجب ان تحظى باهتمام كبير سواء على المستوى البحثي او على مستوى اهتمام صناع القرار، فهي دولة عظمتى تنتشر مصالحها وحضورها في كل منطقة عبر العالم تقريبا، ولديها موقف خاص ومؤثر حيال اغلب القضايا العالمية، وتمتلك اكبر اقتصاد بين الاقتصاديات العالمية واكبر قوة عسكرية، وتبعا لذلك فأن سياساتها وتوجهاتها وعقائدها السياسية والعسكرية ومصالحها الاقتصادية التي تقوم الى حد ما على اساس توجهات الادارة الحاكمة تؤدي دورا لا يمكن تجاهله في اطار السياسة الدولية، وبما ان النظام السياسي الامريكي يسمح للرئيس بتأدية دور فاعل في رسم وتنفيذ السياسة الامريكية على المستويين الداخلي والخارجي، فان للرئيس المنتخب (دونالد ترامب) اليد العليا في رسم توجهات السياسة الخارجية والداخلية للولايات المتحدة خلال الاربعة سنوات القادمة عبر فريقه الحكومي الذي يعكف على تشكيله حاليا والذي بدت ملامحه تظهر بشكل واضح، واستنادا الى هذه الاهمية التي تتمتع بها الادارة الامريكية والرئيس الامريكي بشكل خاص والدور الكبير في السياسة الامريكية فأن لمركز حورايي للبحوث والدراسات الاستراتيجية دور ايضا في متابعة هذه التفاصيل والتطورات لتقديمها للقراء في اطار رؤيته العلمية الخاصة بمتابعة ومواكبة الحدث وتحليله وتقديم اهم الاستنتاجات المتعلقة به، وفي هذا المجال سنقسم الدراسة الى ثلاثة محاول يتعلق الاول منها بتشكيل الادارة الامريكية الجديدة والثاني يتعلق بالسياسة الداخلية المتوقعة للرئيس المنتخب اما المحور الثالث فيتعلق بتوجهات وملامح السياسة الخارجية لحكومة (دونالد ترامب)، وكالاتي:

ملامح تشكيل الحكومة الأمريكية القادمة

يعد اختيار أعضاء الحكومة خطوة مهمة لأي رئيس، فهو جزء من القرارات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية الحكومة واستقرار الدولة، وقدرة الرئيس على تشكيل فريق عمل متكامل ومؤهل تعكس رؤيته وأهدافه السياسية، كما تؤدي دوراً محورياً في تحقيق التقدم والتنمية التي يصبو إليها كل رئيس، وإن اختيار الرئيس للأشخاص المرشحين لقيادة المناصب الكبرى في الحكومة يتأثر بعدة عوامل رئيسية، منها(1):

1. **الولاء السياسي:** غالباً ما يميل الرؤساء لإختيار الشخصيات التي تظهر ولاءها لهم ولرؤيتهم السياسية، فالولاء للرئيس ورؤيته السياسية يمكن أن يكون مقياساً لمدى قدرة الشخص على دعم وتنفيذ تلك السياسات.

2. **التوافق الأيديولوجي:** يفضل الرؤساء اختيار الأشخاص الذين يشاركونهم نفس المعتقدات والقيم السياسية، وذلك لاسهامه في تحقيق انسجام أكبر داخل الحكومة.

3. **الخبرة والكفاءة:** تعطى الأولوية للأشخاص الذين يمتلكون خبرة قوية في مجالاتهم، سواء كانت في القطاع الخاص أو في الحكومة، الكفاءة في الإدارة والخبرة في القيادة تعتبر من الأمور الأساسية في اختيار الأشخاص المرشحين لقيادة المناصب الحكومية.

4. الشبكات والعلاقات: تلعب العلاقات الشخصية والمهنية دوراً مهماً في اختيار القادة، فالأشخاص الذين لديهم اتصالات قوية في الدوائر السياسية أو مع جماعات الضغط هم دائماً ما يكونوا مرشحين مفضلين.

5. الأداء في المناصب السابقة: يؤثر الأداء السابق للشخص في المناصب الحكومية والسياسية على قرار اختيار الرئيس للقادة، وذلك لإن التجارب الناجحة تعزز من فرص الحصول على مناصب أعلى وأكثر أهمية.

6. التنوع والتمثيل: يسعى بعض الرؤساء لتحقيق تمثيل متنوع في حكومتهم، بما في ذلك الجنس والعرق والخلفيات الاجتماعية، هذا بدوره يساعد في تعزيز الشرعية وزيادة الدعم من مختلف شرائح المجتمع.

إن تشكيل الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية هي عملية معقدة تتضمن العديد من الخطوات والاستراتيجيات، يعتمد الرئيس المنتخب بشكل كبير على مجموعة من المفاهيم السياسية، والعلاقات الشخصية، والمصالح الاستراتيجية لضمان تشكيل حكومة قادرة على تحقيق أهدافه. تبدأ العملية مع الانتخابات الرئاسية، حيث يتم انتخاب الرئيس من قبل الناخبين، فتكون الحملة الانتخابية فترة حاسمة لتشكيل التحالفات ودعم الشخصيات المناسبة للدخول في الحكومة، بعد إعلان النتائج، يبدأ الرئيس المنتخب بعملية اختيار الشخصيات التي ستتولى المناصب الوزارية الرئيسية من خلال الاستعانة بالعديد من المستشارين للوصول إلى قرارات مدروسة يشمل ذلك حلقات المناقشة وتنظيم لقاءات مع مجموعة من السياسيين والخبراء، فضلاً عن الاستماع إلى البرامج السياسية للاطلاع على الآراء المختلفة بشأن أولويات الحكومة المقبلة.

يقوم الرئيس بعد ذلك بتوزيع المناصب بين المرشحين الذين اختارهم، مع الأخذ بعين الاعتبار التوازنات السياسية وخطط تحقيق الأهداف. بعد اختيار الشخصيات الرئيسية، يتم الإعلان عن الحكومة الجديدة رسمياً. هذا الإعلان يتضمن عادة تقديم الوزراء المرشحين لقادة الكونغرس والمراسلين.

سرعان ما بدأ الرئيس المنتخب (دونالد ترامب) والفائز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024، إلى الاعلان عن عدد كبير من التعيينات الرئيسية شملت مناصب سيادية مهمة كنائب الرئيس والوزراء ورؤساء الوكالات والهيئات الفيدرالية والسفراء، وهم شخصيات ذات اتجاهات وتطلعات مختلفة للانضمام إلى حكومته المقبلة في إدارة البلاد.

اثارت اختيارات (ترامب) لتشكيلته الحكومية الجدل بين الأوساط الأمريكية المختلفة، والتي وصفها مراقبون بأنها تحمل بصمات واضحة لنهجه السياسي الجريء والمثير للجدل، فتعييناته الجديدة تعكس رؤيته غير التقليدية للسلطة، وتثير التساؤلات حول توجهات إدارة (ترامب) المستقبلية وتأثيرها على السياسة الأمريكية الداخلية والخارجية.

وبخصوص تشكيله الادارة الأمريكية الجديدة يمكننا التاكيد على لاحظتين اساسيتين هما : الاولى ان هذه التشكيلة وعلى الرغم من انها تحظى بموافقة وتأييد ترامب الا انها لا تزال تشكيلة اولية الى حد ما , حيث ان عملية تغيير احدى هذه الشخصيات او اكثر عملية واردة الى غاية بداية عمل الادارة الجديدة في 20 من الشهر المقبل , والثانية ان هذه التشكيلة حتى لو مضت بهذه الصيغة فأن تغيير بعض اقطابها الاساسيين خلال فترة ولاية ترامب (4 سنوات) ممكنة جدا نظرا للطريقة الثورية والشعبوية التي يريد ان يدير عبرها ترمب حكومته القادمة .

وفيما يلي أبرز المرشحين الذين أختارهم (ترامب) لادارة حكومته الجديدة:

1. روبرت ف. كينيدي جونيور/ وزارة الصحة والخدمات الإنسانية: سياسي ومحامي بيئي وناشط أمريكي، وهو أحد أفراد عائلة السياسية (كينيدي) أبن المدعي العام (روبوت ف كينيدي)، وابن شقيق الرئيس الأمريكي (جون ف كينيدي)، مرشح من قبل الرئيس الأمريكي المنتخب(دونالد ترامب) لمنصب وزير الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل على العديد من القضايا البيئية ضد شركات كبرى مثل "مونسانتو" و "دوبونت" المختصتان بالصناعات الكيماوية والأدوية الطبية، ويعد من أكثر المشككين بجدوى اللقاح الأمريكي أثناء جائحة كورونا (كوفيد-19)، وأكد على إن اللقاحات تسبب إصابات ووفيات، واتهم مؤسسة "بيل وميليندا غيتس" ومدير المعهد الوطني للحساسية والأمراض المعدية بمحاولة التريخ مادياً من الوباء، واتهم الحكومة الاتحادية بنشر معلومات مضللة أثناء الجائحة لفرض المزيد من القيود، رشح لنفسه لانتخابات الرئاسة الأمريكية 2024 كمرشح مستقل، وبعد ذلك قرر تعليق ترشيحه وأعلانه عن دعم وتأييد المرشح الجمهوري (دونالد ترامب)، الذي رشحه لمنصب وزير الصحة والخدمات الإنسانية فور فوزه بالانتخابات وقال بأنه "سيسمح له بالتصرف بحرية" فأثار ذلك قلق العديد من الخبراء(2).

2. لوري تشافيز ديريمر/ وزارة العمل: وهي نائبة بمجلس النواب الأمريكي وداعمة لحقوق النقابات العمالية، وتعد (ديريمر) اختيار غير تقليدي بالنسبة للحزب الجمهوري، وذلك لان فترة عملها بمجلس النواب، برزت كواحدة من أبرز الجمهوريين المؤيدين لحقوق العمال، وواحدة من أصل ثلاث نواب جمهوريين داعمين للقانون المثير للجدل "PRO ACT" وهو تشريع يدعمه الديمقراطيون بهدف تعزيز قدرة العمال على تشكيل النقابات. يأتي قرار ترشيح (ديريمر) لمنصب وزارة العمل ليعزز نفوذ (ترامب) وسط الأقليات، فهي ثاني شخصية حكومية يتم اختيارها من اصول لاتينية، ويرى الخبراء ان اختيار (ديريمر) يمثل أفضل سيناريو ممكن للمدافعين عن حقوق العمال والنقابات العمالية، إذا ما تم مقارنتها بالاسماء الأخرى التي كانت مطروحة لهذا المنصب.

3. سكوت بيسنت / وزارة الخزانة: وهو ملياردير أمريكي مؤسس شركة الاستثمار "كي سكوير غروب" وواحد من المطالبين بفرض رقابة سياسية على الاحتياطي الفدرالي وإصلاح الضرائب وتخفيف اللوائح التنظيمية، تم ترشيحه من قبل الرئيس المنتخب (دونالد ترامب) لتولي منصب وزير الخزانة الأمريكية، ويعد (سكوت بيسنت) مقرباً من عائلة الرئيس (ترامب) منذ زمن طويل، وسيضطلع في حال الموافقة على تسنمه المنصب بدور رئيس في تنفيذ البرنامج الاقتصادي للرئيس الأمريكي المنتخب بالإضافة إلى السيطرة على الدين العام.

4. ماركو روبيو / وزارة الخارجية: سياسي وعضو في مجلس الشيوخ الامريكى عن الحزب الجمهورى، وهو ابن لمهاجرين متواضعي الدخل من كوبا، يتبنى (روبير) نهجاً صارماً في السياسة الخارجية، خاصة في ما يتعلق بالصين وكوبا وإيران وفنزويلا، وبصفته رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ وعضو لجنة العلاقات الخارجية، دائماً ما يحذر من التهديدات الاقتصادية والعسكرية الخارجية، خاصة من الصين، وان روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران تتعاون بشكل مستمر ومتزايد ضد الولايات المتحدة، وهم جميعاً يرمون إلى إضعاف الولايات المتحدة وإضعاف تحالفاتها ومكانتها وقدرتها .

اختاره الرئيس المنتخب (ترامب) لتولي منصب وزير الخارجية، ويعد اختيار (ترامب) للسناتور (روبير) تطبيق أكثر صرامة للعقوبات النفطية على فنزويلا وإيران.

5. بيت هيغسيث / وزارة الدفاع: وهو ضابط سابق في الحرس الوطني ومن قدامى المحاربين في الجيش الأمريكي، خدم في أفغانستان والعراق ومعتقل "غوانتانامو"، ومقدم برامج في شبكة "فوكس نيوز" الأمريكية، ويعد من أبرز وجوه، وأستغل شهرته الاعلامية في الترويج لسياسة (ترامب)، رشحه الرئيس المنتخب لتولي منصب وزير الدفاع في حكومته المقبلة، وأثار قرار الترشيح ذهولاً وجدلاً واسعين، فقد أنتقد (ترامب) باختياره ل(بيت هيغسيث) لتولي منصب وزير الدفاع وذلك لتجاهله لعدد كبير من أصحاب الخبرة وكبار المسؤولين في مجال الأمن القومي، واختياره لشخص يفتقر للخبرة اللازمة لتولي مثل هكذا منصب مهم، حيث صرح بعض المسؤولين المنتقدين للاختيار "بانه غالباً سيكون رئيساً للبيتاغون بالإسم فقط، بينما سيتولى (ترامب) إدارة الوزارة على أرض الواقع.

6. بام بوندي / النائب العام (وزارة العدل): وهي محامية أمريكية، طرح اسمها الرئيس الأمريكي المنتخب لتولي منصب النائب العام، وتعد (بام بوندي) المحامي الخاص ل(ترامب) خلال محاكمة عزله الأولى، وفي عام 2020، دعمت علناً مزاعم (ترامب) بالتزوير الانتخابي بعد الانتخابات الرئاسية، وتعد من أكثر المشككين والمنتقدين للتحقيقات الفيدرالية ولوائح الاتهام الموجهه ل(ترامب)، الأمر الذي أثار مخاوف المنتقدين بأن تعيينها قد يمهد الطريق لتحقيقات ذات دوافع سياسية.

فيرى متابعون ان تعيين (بام بوندي) يأتي بمنعطف حرج وتحديات كبيرة بالنسبة لوزارة العدل الأمريكية بين الولاء للرئيس والحفاظ على نزاهة الوزارة.

7. دوج بورجوم / وزارة الداخلية ورئيساً للمجلس الوطني للطاقة: سياسي ورجل أعمال أمريكي من الحزب الجمهورى، حاكم ولاية نورث داكوتا، صرح (ترامب) بأنه اختار (دوج بورجوم) لتولي منصب وزير الداخلية، فضلاً عن توليه منصب رئاسة المجلس الوطني للطاقة، والذي تم إنشاؤه حديثاً، وأكد (ترامب) في تصريح له بان (دوج بورجوم) "سيشرف من خلال منصبه الجديد على لجنة تشمل جميع الوكالات التنفيذية المشاركة في إصدار تصاريح خاصة بالطاقة وإنتاجها وتوليدها وتوزيعها ونقلها، وسيكون له مقعد في مجلس الأمن القومي".

سيشرف هذا المجلس على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الطاقة من خلال تقليص الروتين والتركيز على الابتكار وتعزيز استشارات القطاع الخاص في جميع قطاعات الاقتصاد.

8. بروك رولينز / وزارة الزراعة: وهي محامية أمريكية تشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي لمعهد "أمريكا أولاً للسياسة"، وكانت تشغل منصب مديرة مجلس السياسة الداخلية بالبيت الأبيض في نهاية فترة ولاية (ترامب) الأولى، تم ترشيحها من قبل الرئيس المنتخب لتولي منصب وزيرة الزراعة للإشراف على برامج الزراعة والاعذية والبحوث الزراعية وتجارة الاعذية فضلاً عن رعاية الحيوان وسلامة الغذاء وصحة النبات.
- وقال (ترامب) في بيان له "ان التزام (بروك رولينز) تجاه المزارعين الأمريكيين ومن أجل الدفاع عن الاكتفاء الغذائي الذاتي للولايات المتحدة وإعادة تنشيط المدن الصغيرة التي تعتمد على الزراعة، هو أمر لا مثيل له، وستكون مهمتها حماية مزارعينا، العمود الفقري لبلدنا".
9. هوارد لوتنيك / وزارة التجارة: وهو رجل أعمال وملياردير أمريكي مدير شركة "كانتور فيتزجيرالد" الاستثمارية، وهو من أكثر المؤيدين لسياسة ترامب في مجال الرسوم التعريفية، وكان من أبرز الداعمين لحملة (ترامب) الانتخابية في عام 2020 وعام 2024، حيث جمع التبرعات لدعم الحملة الانتخابية، بعد فوز (ترامب) بالانتخابات كشف عن ترشيح (لوتنيك) لمنصب وزير التجارة.
10. توم هومان / قيصر الحدود: وهو ضابط شرطة أمريكي سابق ومعلق سياسي ومسؤول إدارة الهجرة، خدم في إدارة (أوباما) وولاية (ترامب) الأولى، ومرشح لتولي منصب قيصر الحدود من قبل الرئيس المنتخب (ترامب). كانت قضية الهجرة محوراً رئيساً في حملة (ترامب) الانتخابية، حيث تعهد مراراً بإطلاق أكبر برنامج لترحيل المهاجرين، وأشاد أكثر من مرة في حملته الانتخابية بـ(هومان)، مشيراً إلى ضرورة الاستعانة به في حال فوزه بالانتخابات. وذلك لتبني (هومان) آراء متشددة فيما يخص ملف الهجرة وقد تعهد بإدارة أكبر قوة ترحيل شهدتها البلاد على الإطلاق، وهو من أشد المؤيدين لفصل الأطفال عن والديهم كوسيلة لردع الدخول غير الشرعي إلى الولايات المتحدة وللحد من الاتجار بالبشر.
- ويعد اختيار (ترامب) لـ (هومان) قيصراً للحدود أمراً متوقع، لأن توجهاته وصرامته تتناسب مع سياسة ترامب الخاصة بموضوع الهجرة والمهاجرين (3).
11. إيلون ماسك وفيفيك راماسوامي/ وزارة الكفاءة: (إيلون ماسك) وهو ملياردير كندي، حاصل على الجنسية الأمريكية، وهو مستثمر ومهندس ومخترع، ومؤسس العديد من الشركات ومديرها التنفيذي، كما شارك بتأسيس شركة التداول النقدي "باي بال"، ويطمح إلى تجسيد فكرة نظام النقل فائق السرعة المسمى "الهايبرلوب" يصف (ماسك) نفسه نصف ديمقراطي، نصف جمهوري 'مصرحاً في أحد الحوارات "أنل في مكان ما في المنتصف، ليبرالي من الناحية الاجتماعية، محافظ من الناحية المالية".
- اما (فيفيك راماسوامي) وهو سياسي ورجل أعمال هندي الأصل حاصل على الجنسية الأمريكية، مؤسس شركة "علوم الرويفانت" للأدوية وشارك في تأسيس شركة استثمارية تدعى "است مناجمنت"، يعتنق الديانة الهندوسية، ولديه مواقف متشددة تجاه القضايا الإسلامية في الشرق الأوسط، عضو في الحزب الجمهوري الأمريكي.

أثناء حملة (ترامب) الانتخابية طرح فكرة جديدة تماماً الا وهي استحداث ما اشبه بالوزارة الجديدة اسمها "وزارة الكفاءة الحكومية" ووعد كلاً من (ماسك) و (راماسوامي) بقيادة هذه الوزارة، يهدف (ترامب) من استحداث هذه الوزارة إلى محاربة البيروقراطية والفساد وتقليل الهدر في المال العام وتحسين كفاءة الانفاق وخفض الضرائب وتقليص اللوائح التي تعيق سرعة الانجاز فضلاً عن اعادة هيكلة خمس وكالات فيدرالية وهي مكتب التحقيقات الفيدرالية، وزارة التعليم، مصلحة الضرائب، خدمة الغذاء والتغذية في وزارة الزراعة، واللجنة التنظيمية النووية(4).

12. سكوت تيرنر / وزارة الإسكان والتنمية الحضرية: وهو لاعب كرة قدم وسياسي أمريكي، عضو مجلس النواب عن ولاية تكساس، نشط في الحزب الجمهوري، تولى منصب إدارة مجلس الفرص في ولاية (ترامب) الأولى، أعلن الرئيس المنتخب (ترامب) عن ترشيح (سكوت تيرنر) لتولي منصب وزير الإسكان والتنمية الحضرية، وهو أعلى شخص من ذوي البشرة السمراء تم اختياره في ادارة (ترامب) القادمة، وذلك "لتقديره المساعدة في قيادة جهد غير مسبوق أدى إلى تحويل المجتمعات الأكثر بؤساً في بلادنا" حسب ما صرح به (ترامب).

13. تسولي غابارد / مديرية الاستخبارات الوطنية: سياسية أمريكية ونائبة في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية هاواي وعضو سابق في الحزب الديمقراطي، خدمت في وحدة طبية ميدانية تابعة للحرس الوطني لجيش هاواي في العراق، والدها (مايك غابارد) شخصية سياسية بارزة بدأ مسيرته السياسية في الحزب الجمهوري ثم انضم لاحقاً للحزب الديمقراطي، وشغل منصب سيناتور في ولاية هاواي.

أعلن الرئيس المنتخب (ترامب) عن ترشيحها لتولي منصب مديرة الاستخبارات الوطنية على الرغم من عدم عملها بشكل مباشر في مجتمع الاستخبارات خارج لجان مجلس النواب. وتعد (غابارد) مثل غيرها من مرشحين ترامب لتولي المناصب الحكومية، من بين أكثر مساعدي السياسيين شعبية، وكانت تجتذب ردود فعل مدوية من الحشود أثناء مشاركتها ودعمها لحملة (ترامب) الانتخابية (5).

14. تشارلز كوشنر/ سفير الولايات المتحدة الأمريكية في فرنسا: رجل أعمال أمريكي ووالد صهر (ترامب) ومؤسس شركة العقارات "كوشنر كومبانيز" ومفوض هيئة نيويورك ونيوجيرسي، صرح الرئيس المنتخب (ترامب) عن ترشيحه لمنصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في فرنسا، وفور إعلانه عن اختيار (كوشنر) سفيراً في فرنسا تعرض (ترامب) لموجه من الانتقادات لإعطائه الأولوية للولاء في توزيع المناصب الحكومية، وذلك لأن (كوشنر الأب) واحد من العديد من حلفاء ترامب الذين أدينوا بارتكاب الجرائم، فقد وجهت له قضايا التهرب الضريبي، والانتقام من أحد الشهود، والإدلاء بتصريحات كاذبة للجنة الانتخابات الفيدرالية.

15. مايك هاكابي/ سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى (إسرائيل): سياسي أمريكي وقسيس مسيحي معمداني وحاكم سابق لولاية أركنساس، معروف بدعمه الواسع لـ"الاستيطان (الإسرائيلي)" ومعارضته القوية لإقامة دولة فلسطينية.

زاعماً أنه لا يوجد شيء اسمه فلسطين، ولا شيء اسمه الضفة الغربية هناك "يهودا والسامراء"، رشحه الرئيس المنتخب (ترامب) لتمثيل الولايات المتحدة الأمريكية في (إسرائيل)، فيعد بذلك أول أمريكي غير يهودي يترشح لهذا المنصب منذ ان عين الرئيس السابق (جورج بوش) عام 2008 (جيمس كانينجهام)، وقال ترامب في بيانه "أن مايك يحب (إسرائيل) وشعب (إسرائيل) وعلى نحو مماثل، يحبه شعب (إسرائيل)، وسيعمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام في (الشرق الأوسط)". ويأتي ترشيحه في سياق وعود (ترامب) بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يتماشى مع مصالح (إسرائيل).

جمعت اختيارات (ترامب) للشخصيات السياسية المرشحة لتولي المناصب المهمة في حكومته القادمة تناقضات أيديولوجية، تعكس استعداده لاسلوب جديد في الحكم، فتحمل هذه التعيينات صفة الولاء قبل الخبرة، فبمجرد إعلانها عن الشخصيات والمناصب المرشحين لها، حتى تعرض لموجه من الانتقادات والجدل الواسع، من المتوقع أن يتم الموافقة على بعض الشخصيات من قبل مجلس الشيوخ بسهولة، بينما تواجه بعض الأسماء المختارة صعوبة في الحصول على التأييد اللازم من قبل مجلس الشيوخ رغم سيطرة الجمهوريين.

سياسة ترامب الداخلية

عكس فوز (دونالد ترامب) في 5 تشرين الثاني 2024، رفض الناخبين الأمريكيين للنخب التقليدية، والدعوة إلى العودة إلى القيم الأمريكية التأسيسية كما يرونها، ويمثل لحظة حاسمة في الصراع المستمر بين الشعبوية والنخبوية في الولايات المتحدة. ويتجاوز تأثير انتخاب ترامب كشخصية ثورية ضد المؤسسة والنخبة الأمريكية مجرد الانتصارات الانتخابية في عامي 2016 و2024، (*) حيث يحمل تحولا عميقا في الثقافة السياسية الأمريكية، فمن خلال تسخير السخط الواسع بين الناخبين ضد النخب والمؤسسات الراسخة والمدفوع بالمظالم الاقتصادية والقلق الثقافي والإحباطات العميقة، أعاد ترامب تشكيل المشهد السياسي بطرق تتحدى المفاهيم التقليدية للحكم.

ساعدت الأزمات الاقتصادية التي واجهتها الولايات المتحدة منذ الأزمة المالية في عام 2008، والركود الاقتصادي اللاحق للذات أثرا على الأمريكيين من الطبقة العاملة، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية

* شكل فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب -آنذاك- على المرشحة الديمقراطية وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، والتي كان يُنظر إليها على أنها تمثل التيار المؤسسي داخل الولايات المتحدة، في الانتخابات الرئاسية لعام 2016، نقطة تحول مهمة في التاريخ السياسي الأمريكي، حيث مثل تحديا عميقا للنظام السياسي، وللمعايير السياسية الأمريكية، خاصة أنه نُظر إليه على أنه شخصية ثورية ضد المؤسسة السياسية التقليدية ونخب واشنطن. ورغم أن صعوده إلى السلطة (2017-2021) كان ينظر إليه على أنه مرحلة "شاذة" في مسار التاريخ السياسي الأمريكي، فإن انتصاره للمرة الثانية في 5 تشرين الثاني 2024 على منافسته الديمقراطية نائبة الرئيس بايدن (كامالا هاريس)، بنسبة تفوق كثيرا ما كانت تكشف عنه العديد من استطلاعات الرأي الوطنية، يُعزز دوره كشخصية "ثورية" ضد المؤسسة السياسية والنخبة الأمريكية التقليدية، مما يمثل تحولا تاريخيا.

ويتردد صدى ترشيح ترامب وسياساته بين الناخبين الأمريكيين الذين يشعرون بالتهميش من قبل الأحزاب السياسية والنخب الأمريكية، ولا سيما مع تصوير ترامب، الذي تميز مساره السياسي بالخطاب الشعبي، نفسه من خارج النخبة المؤسسية التقليدية، ووعده "بتجفيف المستنقع" الذي أوجدته نخبة واشنطن، التي ترى أنه شخص "شاذ لا يمثل أمريكا"، حسبما قالت هاريس في آخر تجمع انتخابي لها.

والصناعية، على تزايد موجة السخط بين مختلف شرائح الأمريكيين على المؤسسة الأمريكية، الأمر الذي استغله (ترامب) لتعزيز شعبيته بين الناخبين الذين شعروا بتخلي الحزبين السياسيين الرئيسيين: الديمقراطي والجمهوري، اللذين كان ينظر إليهما على أنهما أكثر توافقا مع مصالح الشركات من احتياجات المواطنين العاديين.

وقد بلور ترامب حملاته الانتخابية لأعوام 2016 و2020 و2024، على استقطاب الناخبين الذين كانوا محبطين مما اعتبروه نظاما سياسيا "فاسدا". وجذب شعاره، "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، القائم على العودة إلى ماضي أفضل، بشكل خاص الناخبين البيض من الطبقة العاملة الذين شعروا بالتهميش بسبب العولمة والتغيرات الأمريكية الديموغرافية. وقد وفر اعتقاد أغلبية الناخبين الأمريكيين، بأن البلاد تسير على الطريق الخطأ، وتنامي الغضب من أداء الحكومة الفيدرالية، أرضا خصبة لرسالة (ترامب) المناهضة للمؤسسة الأمريكية.

فعلى عكس السياسيين التقليديين الذين غالبا ما ينتقلون بين الهياكل المؤسسية والحزبية القائمة، صور ترامب على أنه شخص من خارج النخبة والمؤسسة الأمريكية، الأمر الذي كان محوريا في جاذبيته بين قطاع كبير من الأمريكيين من خلال تأطير ترشيحه على أنه انفصال عن الوضع الراهن، وتقديم منظور جديد للحكم وصنع السياسات.

ولم يستهدف خطابه النخب الديمقراطية فحسب، بل أيضا الشخصيات المؤسسية داخل الحزب الجمهوري والتي كانت مترددة في ترشيحه، وقد سمح ذلك له بتشكيل تحالف واسع من الناخبين الساخطين عبر الخطوط الحزبية، وتوحيد أولئك الذين شعروا بالغرابة بسبب الخطاب السياسي الديمقراطي والجمهوري التقليدي.

كيف اقنع (ترامب) الجمهور الانتخابي:

بلور (ترامب) حملته الانتخابية لعام 2024 لاستهداف الناخبين الذين أصيبوا بخيبة أمل متزايدة من الهياكل السياسية التقليدية القائمة. ووضع (ترامب) عودته للبيت الأبيض مرة ثانية كمواجهة ضد ما وصفه بأنه "مؤسسة فاسدة"، مدعيا أن انتصاره "سيعيد أمريكا" لمواطنيها. ولذلك ركزت الحملة على عدد من القضايا الأساسية التي أكدت على (6):

1. موقفه المناهض للنخبة السياسية الأمريكية، فلم تستهدف رسائله الانتخابية الحزب الديمقراطي فحسب، بل أيضا أعضاء حزبه الذين وصفهم بأنهم شخصيات مؤسسية تعيق جدول أعماله، ومن خلال وصف نفسه بأنه مرشح (مناهض للمؤسسة) مرة أخرى، استدعى شكلا من أشكال الشعبية التي ناشدت كلا من الجمهوريين التقليديين، والناخبين المستقلين الذين شعروا بالغرابة من الخطاب السياسي السائد.

أعلن

2. وارتكز خطاب (ترامب) الاقتصادي حول (القومية الاقتصادية) التي تركز على إعادة الوظائف للولايات المتحدة، والحد من الاعتماد على الاقتصادات الأجنبية، وانتقاد الاتفاقيات التجارية القائمة مثل NAFTA. كما وعد بإعطاء الأولوية للعمال والصناعات الأمريكية، على عكس السياسات التجارية التي جادل بأنها تركت العمال الأمريكيين ضعفاء، وهو ما يتعارض مباشرة مع تركيز المؤسسة على العولمة والتجارة الحرة. وقد كانت لرؤيته القائمة على (القومية الاقتصادية) صدى لدى الناخبين في المناطق الصناعية الذين شعروا بأن الإدارات الديمقراطية والجمهورية السابقة تخلت عنهم، والمعارضين للسياسات الأمريكية في الخارج والمرتبطة في كثير من الأحيان بالنخبة السياسية.

3. وناشدت رسائل (ترامب) الانتخابية الناخبين الذين شعروا بأن القيم الأمريكية التقليدية تحت الحصار من قبل النخب الليبرالية، التي تروج لحقوق المثليين والإجهاض، والهجرة وسياسات الهوية، والقضايا الثقافية التي دفعت عديد من الأمريكيين للشعور بالغربة بسبب تغيير المعايير الاجتماعية. وقد استغل (ترامب) ذلك لتعزيز فكرة أنه وحده يمكنه حماية الهوية الأمريكية، وهو ما ربطه بمواقفه المتشددة من الهجرة، واقترح بناء جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وتنفيذ ضوابط أكثر صرامة على الهجرة. يمكن تلخيص اهم الاهداف التي جاء بها (ترامب) لإقناع الناخب الأمريكي تحت عنوان (لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى).

ولاً: الاقتصاد:

إن كل مقترحات (ترامب) الاقتصادية تقريبا من شأنها أن تؤدي إلى خفض إمدادات العمالة، والمدخلات الصناعية والسلع الاستهلاكية وعائدات الضرائب الفيدرالية، ومن شأن استراتيجيته أن تفرض حالة من عدم اليقين في مختلف أنحاء الاقتصاد الأمريكي، حيث تخشى الشركات والمستهلكون أن ترتفع الأسعار أو أن يصبح الوصول إلى الموارد مقيداً في أي وقت تختاره الحكومة، وهذا هو العكس تماما من السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتي أثبتت نجاحها على مستوى العالم في تحقيق النمو المستدام وانخفاض التضخم.

وفي مواجهة انعدام الأمن الاقتصادي وتقلص جانب العرض فضلاً عن العجز وارتفاع الأسعار، سوف يفرض المستثمرون على الحكومة الأميركية أسعار فائدة أعلى، وسوف تعمل الشركات المتعددة الجنسيات حتى تلك التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، على تقليص خططها للاستثمار وتشغيل العمالة في السوق المحلية، ولن تضطر هذه الشركات إلى قبول مطالب نهج ترامب حتى ولو استسلمت حكوماتها أحياناً لإندارات نهائية محددة في لحظة معينة (7).

ويؤكد بعض المستثمرين والمراقبين أن المخاوف بشأن منصة ترامب الاقتصادية مبالغ فيها، وهم يعتقدون أن خطط (ترامب) من شأنها أن تهدد أرباح الشركات، بما في ذلك أرباح الدوائر الانتخابية المؤثرة التي تدعم التذكرة الجمهورية، ومن غير المرجح أن يتم تنفيذها. ووفقا لهذا التفكير إذا انخفضت أسواق الأسهم أو ارتفعت أسعار الفائدة، فإن إدارة (ترامب) الثانية سوف تقلص أو تعكس سياساتها، ويرى آخرون أن هناك تشابها بين هذا و(نظرية المجنون) في السياسة الخارجية: فمن خلال التهديد بفرض تعريفات جمركية باهظة الثمن. أو الترحيل الجماعي أو رفض إنفاق الأموال الفيدرالية المخصصة. سوف ينتزع (ترامب) تنازلات من الحكومات الأجنبية وأعضاء الكونجرس الديمقراطيين، دون الحاجة إلى تنفيذ تهديداته.

ولكن مثل هذه الافتراضات أثبتت خطأها في الماضي، ففي الواقع نفذت إدارة (ترامب) الأولى معظم سياساتها التجارية والمالية والعمالية التي وعدت بها. وحافظت عليها حتى مع تحقيق السياسات نتائج ضعيفة. وكما هي الحال مع النهج المجنون في التعامل مع السياسة الخارجية، لا بد أن تكون التهديدات معقولة حتى تحقق التأثير المطلوب. وإذا راهن عدد كاف من الخبراء والمستثمرين على أن (ترامب) لن يفعل الأشياء التي يقول إنه سيفعلها، أو أنه سوف يسحبها إذا ارتفعت تكاليفها فسوف يحتاج إلى الوفاء بها لإثبات قوته، وإلا فسوف تتجاهله الحكومات والشركات الأجنبية وهي بالتأكيد ليست النتيجة المرجوة منه.

ولكن المشكلة في أجندة (ترامب) أعمق من مجرد إلحاق الضرر باقتصاد الولايات المتحدة، فخلافا للسياسة الخارجية حيث قد يؤدي خلق حالة من انعدام الأمن في الخارج من خلال سياسة غير متوقعة في ظروف معينة إلى نتائج مفيدة، فإن خلق حالة من انعدام الأمن في عالم الاقتصاد الكلي من شأنه أن يلحق الضرر بالقدرة الإنتاجية للولايات المتحدة. وفي الأسواق العالمية، تستطيع واشنطن أن تحاول المساومة مع الحكومات، ولكن الشركات الفردية والمستثمرين ومئات الملايين من الناس العاديين سواء في الداخل أو الخارج، سوف يتفاعلون من خلال محاولة الحد من ضعفهم أمام إدارة (ترامب)، والولايات المتحدة لا تستطيع السيطرة على مثل هذه التفاعلات أو ردعها.

ونتيجة لهذا فإن أي فوائد قصيرة الأجل يمكن اكتسابها من خلال دفع صفقة صعبة في المفاوضات الثنائية. أو في صناعة معينة سوف تفوقها إلى حد كبير التكاليف الكلية المترتبة على توليد حالة عدم اليقين، وهذا هو الخلل الأساسي الذي يشكل أجندة (ترامب) والتي تختلف جذريا عن أي برنامج اقتصادي سعى إليه أي من الحزبين السياسيين الرئيسيين في الولايات المتحدة خلال نصف القرن الماضي، وسوف يحاول (ترامب) على الأقل تدعيم حالة عدم اليقين من خلال التهديدات، وعلى الأرجح سيكون من الصعب عكس الضرر الذي لحق بالولايات المتحدة.

لقد وصف الرئيس الأمريكي المنتخب (دونالد ترامب) الرسوم الجمركية بأنها "أجمل كلمة في القاموس". ولكن هذا ليس هو ما يراه زعماء العالم والرؤساء التنفيذيون الآخرون. وإذا نفذ (ترامب) اقتراحه بفرض رسوم جمركية بنسبة 60% على الصين و20% على دول أخرى، فإن احتمالات الاضطراب والفوضى ستكون كبيرة (2).

ولكن بعيداً عن الألم قصير الأمد، هل هناك حجة إيجابية يمكن طرحها لصالح التعريفات الجمركية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي؟ وهنا يأتي دور الخبير الاقتصادي المحافظ أورين كاس، مؤسس مركز الأبحاث المؤثر بشكل متزايد "البوصلة الأمريكية". وقد عمل عدد من الشخصيات الجمهورية الصاعدة، بما في ذلك نائب الرئيس المنتخب جيه دي فانس ووزير الخارجية المعين ماركو روبيو، على تضخيم عمل كاس في تشخيص الأضرار التي لحقت بالقلب الأمريكي من خلال التجارة الحرة والعولمة. كما ساهم كاس في مشروع 2025، وهو الكتاب السياسي المحافظ الذي سعى إلى تشكيل أجندة (ترامب) 2.0.

ثانياً: الهجرة:

بعد مرور سبعة عقود من الزمان وصلت الولايات المتحدة إلى نقطة تحول أخرى، إذ يعتبر ترامب عملية أيزنهاور (***) نموذجاً لخطئه الخاصة، وهو يعد باستعادة عظمة أميركا من خلال تحويل الأميركيين ضد أعداء متخيلين لتبرير خفض حاد في عدد السكان المهاجرين. ولا تقدم حملة التطهير التي ينفذها (ترامب) حلولاً عملية لنظام معطل من شأنه أن يجعل الحدود أكثر أمناً، بل إن أجندته القومية من شأنها أن تنشر صراعاً انقسامياً، وتخدم في المقام الأول لتعزيز سلطاته الرئاسية وتعزيز صورته كزعيم لمشروع استبدادي ناشئ. بدأ الرئيس جو بايدن، الذي كافح خلال السنوات الثلاث الأولى من ولايته لمواجهة الهجرة الجماعية غير المسبوقة، في استخدام السلطة التنفيذية لفرض سلسلة من التدابير الصارمة، وقد أدت هذه الإجراءات التنفيذية إلى تقليص عمليات التوقيف التي يقوم بها وكلاء الحدود للمتسللين غير الشرعيين بنسبة 78% منذ بلغت الأعداد ذروتها في كانون الأول الماضي، إلى مستويات أقل من تلك المسجلة في نهاية ولاية (ترامب). تبنى (ترامب) في حملته الرئاسية الثالثة كراهية الأجانب المحمومة، فوصف المهاجرين بأنهم مجرمون مفترسون ووضع خطاً صارماً لقمع الهجرة وليس إصلاحها، ووعد (ترامب) بتوسيع نطاق تطبيق القانون إلى الداخل وإطلاق حملة وطنية واسعة النطاق من عمليات الترحيل العقابية لطرد الملايين من المهاجرين قسراً، وهو يريد أيضاً الحد من الهجرة القانونية الجديدة حيث يهدف صراحة إلى العودة إلى النزعة القومية الصارخة التي لم تشهدها الولايات المتحدة منذ الخمسينيات.

** في عام 1954، عندما اجتذب التوسع الزراعي والصناعي بعد الحرب هجرة كبيرة من العمال المكسيكيين غير المرخص لهم، أطلق الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عملية تطهير أطلق عليها "عملية ويتباك"، وهو مصطلح ساخر للعمال. حذرت الحكومة من أن الأجانب يجلبون الجريمة والمرض، ويضعفون الخدمات العامة، ويسرقون الوظائف من الأميركيين. انتشر وكلاء الهجرة عبر تكساس وكاليفورنيا، وقاموا بترحيل أكثر من 200 ألف مكسيكي، وحشروهم في عربات قطار وقادوهم عبر الحدود، وأرعبوا مئات الآلاف الآخرين ودفعوهم إلى المغادرة. خلفت العملية صدمة لا تُمحي في مجتمعات المهاجرين المكسيكيين وأدت إلى كساد الزراعة الأمريكية، لكنها لم تفعل الكثير على المدى الطويل لإبطاء حركة العمال المكسيكيين إلى الوظائف التي يحتاجهم في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الخطاب القبيح والتفاصيل القليلة حظيت خطط (ترامب) بموافقة واسعة النطاق، حيث أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية الناخبين يعتبرون الهجرة قضية رئيسية بالنسبة لهم ويقولون إن (ترامب) سيتعامل معها بشكل أفضل من هاريس، لكن القراءة الدقيقة لسجلات المرشحين تظهر أن عمل هاريس كنانة للرئيس كان مفهوما بشكل عام من قبل الجمهور وأن سياسات (ترامب) الحدودية كرئيس كانت أقل فعالية بكثير مما يعتقدده العديد من الأميركيين. لا يقتصر الاختيار في الانتخابات على مخططين متنافسين لإدارة الحدود، ويقترح (ترامب) مشروع استبعادي لن يجلب الاضطرابات والصعوبات للمجتمعات في جميع أنحاء البلاد فحسب، بل سيلحق أيضا أضرارا طويلة الأمد بالاقتصاد الأمريكي ويقوض سمعة الولايات المتحدة العالمية كمكان للفرص والحرية.

1. واقعية ترامب تجاه الهجرة:

إن تفاصيل السياسة بالنسبة لترامب تأتي في المرتبة الثانية بعد رؤية مهووسة مظلمة معادية للأجانب منفصلة بشكل متزايد عن الواقع القابل للتحقق، وبلغت أكثر فتامة سعى ترامب إلى توحيد حركته (لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى)، مع تعهدات الرجل القوي بالدفاع عن الأميركيين من ملايين الأجانب المعادين، الذين يسعون إلى اقتحام البلاد واستئصال الأجانب الأعداء من الداخل. وفي وابل لا هوادة فيه من الأكاذيب يصر ترامب على أن تدفق المهاجرين غير المسجلين في عهد بايدن يبلغ نحو 21 مليون شخص، وهو رقم مخلق بالكامل ويستحضر جيوش المهاجرين التي يزعم أنها تستولي على المدن، إنهم يستولون على المباني. ويزعم أن الحكومات الأجنبية التي لم يذكر اسمها أفرغت أكثر مجرميها وحشية، حيث يتدفق ملايين المهاجرين إلى البلاد من السجون والمعتقلات، ومن المؤسسات العقلية والمصححات العقلية، وهي ادعاءات لم يظهر أي دليل عليها. ولنتأمل هنا ادعاء ترامب في مناظرة العاشر من أيلول، مع هاريس بأن المهاجرين الهايتيين في سبرينغفيلد بولاية أوهايو "يأكلون حيوانات الناس الذين يعيشون هناك"، ورغم أن مسؤولي المدينة وحاكم ولاية أوهايو مايك ديواين وهو جمهوري دحضوا هذا الادعاء على الفور، فقد واجهت المدينة عشرات التهديدات بالقنابل المعادية للمهاجرين، مما أجبر السلطات على إغلاق المستشفى وإغلاق مبنى البلدية ومدرستين مؤقتا ونشر قوات ولاية أوهايو في حالات الطوارئ. ولم يعتذر ترامب عن إهانة الهايتيين، فقال لحشد من الناس في ولاية إنديانا بعد بضعة أيام: "عليكم إخراجهم من هنا"، والواقع أن جوهر خطته يتلخص فيما يقول إنه سيكون "أكبر عملية ترحيل في تاريخ بلادنا"، والتي قال إنه سيطلقها في سبرينغفيلد، ولا يهم ترامب أو أنصاره أن أغلب الهايتيين موجودون في الولايات المتحدة بشكل قانوني ومريح ويوفرون العمالة التي تشتد الحاجة إليها للشركات الناشئة في تلك المدينة.

2. ردع أفضل ومسارات أكثر:

وعلى الرغم من عودة بعض مظاهر النظام إلى الحدود، فقد لحق الضرر السياسي بالديمقراطيين. ففي عهد بايدن تم إطلاق سراح أكثر من 3.4 مليون مهاجر واجهوا الحدود الجنوبية الغربية إلى البلاد بطرق مختلفة، ولا يزال عشرات الآلاف من طالبي اللجوء يقيمون في ملاجئ في المدن الشمالية. وكان الأميركيون منتقدين بشدة لطريقة تعامل بايدن مع الحدود، كما كانوا مستائين من الهجرة بشكل عام، وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة غالوب في تموز، قال 55% من البالغين إنهم يفضلون خفض معدلات الهجرة، وهي المرة الأولى منذ عام 2005 التي تتبنى فيها الأغلبية هذا الرأي السلبي.

ولحسن الحظ ربما كانت (هاريس) مسؤولة بشكل مباشر عن الجزء الوحيد من سياسة الهجرة التي كانت مسؤولة عنها بشكل مباشر، وهو المهمة غير المجزية التي أوكلها إليها بايدن في وقت مبكر من الإدارة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة في ثلاث دول في أميركا الوسطى: السلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، والتي يطلق عليها المثلث الشمالي. وعلى النقيض من نقاط الحديث الجمهورية، لم تكن هاريس "قيصرة الحدود" قط. بل كُلفت بمهمة إحياء المساعدات الأميركية لتلك البلدان، بعد أن خفضها ترامب خلال فترة ولايته، وتعزيز خلق فرص العمل لإعطاء الناس أسبابا للبقاء في أوطانهم (8).

3. استراتيجية (ترامب) ضد المهاجرين:

في حملته الانتخابية نادرا ما يتحدث (ترامب) عن أي خطة أخرى للهجرة سوى الترحيل، فهو يلقي باللوم على المهاجرين في الجريمة والبطالة بين السود ونقص المساكن بأسعار معقولة وحتى التضخم، ولا يخفي أغراضه القومية البيضاء فيقول لأتباعه إن المهاجرين مجرمون يحملون "جينات سيئة" و"يسمومون دماء بلادنا"، ويحفظ ترامب حشود تجمعاته من خلال دعوتهم إلى الهتاف "أعيدوهم! أعيدوهم!" و"الترحيل الجماعي الآن".

ومن المرجح أن ينفذ ترامب برنامجه بشكل أكثر فعالية مما فعل في ولايته الأولى، واصل (ستيفن ميلر) مستشار (ترامب) الرئيسي لشؤون الهجرة في البيت الأبيض سابقاً، تأسيس America First Legal، حيث أمضى أربع سنوات في صقل استراتيجيات التقاضي التي استخدمها اتحاد الحريات المدنية الأمريكية ضد (ترامب)، وتحويلها لشن معركة قانونية ضد إدارة (بايدن). يقود ميلر مجموعة من المسؤولين السابقين والمناهضين للهجرة من أنصار MAGA الذين يفهمون الآن بشكل أفضل أدوات الحكومة، إنهم مستعدون لتطهير الموظفين المدنيين الذين لا يتفقون معهم.

ويقول (ترامب) إنه سيستعين بقانون غامض، قانون الأعداء الأجانب لعام 1798، لتعبئة وكالات إنفاذ القانون المتعددة، والحرس الوطني، والقوات العسكرية الأمريكية لصد "الغزو المفترض". يتحدث ميلر عن إنشاء (مرافق احتجاز واسعة النطاق) على طول الحدود، تذكرنا بمعسكرات الاعتقال حيث تم

احتجاز المواطنين اليابانيين الأمريكيين خلال الحرب العالمية الثانية. وأوضح (ترامب) أن عملية الاعتقال قد تكون عنيفة، وقال في تجمع حاشد في ويسكونسن: "كما تعلمون، فإن إخراجهم سيكون قصة دموية".

ولكن هذه العملية سوف تواجه تحديات قانونية وقيوداً لوجستية، ذلك أن المهاجرين الذين يرتكبون جرائم خطيرة في الولايات المتحدة يحاكمون، مثل أي شخص آخر، في نظام العدالة الجنائية. ومن غير الواضح ما إذا كان ترامب يخطط للوصول إلى السجون الأميركية للعثور على المرشحين، أو كيف سيقنع بلداناً مثل السلفادور والمكسيك وفنزويلا، التي تعاني بالفعل من العنف الخارج عن القانون، باستعادة أعداد كبيرة من المجرمين المدانين. وقد أصدرت محاكم الهجرة نحو 1.3 مليون أمر ترحيل لم يتم تنفيذه، ولكن في معظم الحالات لا تعرف المحاكم أين يوجد هؤلاء الأشخاص، والعديد من المهاجرين الذين تعهد (ترامب) بترحيلهم مثل العمال الهائيتيين في سبرينغفيلد، موجودون في الولايات المتحدة بشكل قانوني.

ولكي يحقق (ترامب) هذا القدر من الترحيل الذي يتصوره، فإنه يقترح إنشاء شبكة واسعة النطاق في مختلف أنحاء البلاد، وسوف يتنقل العملاء من منزل إلى منزل ويدهمون أماكن العمل في هجوم من شأنه أن يعتقل العديد من الأشخاص الذين ليسوا مجرمين، ويعطل الأعمال والمدارس، ويفصل الأسر قسراً. وسوف يطاردون 11 مليون شخص غير موثقين في البلاد. وقد استقر ما يقرب من ثلاثة أرباع هؤلاء المهاجرين في الولايات المتحدة لأكثر من عقد من الزمان، منذ فترة طويلة منذ حصولهم على عمل ثابت، ودفع الضرائب، وشراء المنازل، والاندماج بشكل منتج في المجتمع.

ولكن الأكثر عرضة للأذى من حصار ترامب هم حوالي 5.5 مليون طفل مواطن أمريكي يعيشون في أسر مختلطة الوضع مع عضو واحد على الأقل غير موثق، وقد أدركت المجتمعات التي تعيش فيها هذه الأسر الدمار المروع الذي تخلفه عمليات الترحيل على الأطفال، وخاصة إذا تم أخذ أحد الوالدين من قبل الشرطة. ومع رحيل المعيل، يرتفع انعدام الأمن الغذائي ويصبح الأطفال حزينين أو قلقين أو غاضبين، وغير قادرين على فهم سبب مغادرة الوالد ويشعرون بالخجل من غيابه. وكثيراً ما يكافحون في المدرسة ويرتفع خطر الانتحار بين المراهقين الذين فقدوا أحد الوالدين بسبب الترحيل، وتنسحب الأسر والمجتمعات غير المستقرة من التعاون مع الشرطة، مما يؤدي إلى المزيد من الجرائم في الأحياء، وليس أقل (9).

وأخيراً، لا تستطيع الولايات المتحدة تأمين حدودها إذا كانت تفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة لمعالجة المهاجرين بأمان وسرعة، بغض النظر عن مكان وصولهم. والاعتماد فقط على البنية الأساسية القائمة يحول الموارد بعيداً عن احتياجات أمنية ملحة أخرى. ومن شأن بناء موانئ دخول جديدة ومراكز

حديثة لمعالجة طلبات اللجوء أن يساعد في ضمان أمن البلاد وضمان الفحص الآمن للأشخاص الذين يسعون إلى الوصول إلى نظام الهجرة الأميركي.

ثالثاً: الطاقة – (النفط والغاز والطاقة الكهربائية):

لقد حظي ترشيح الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، للرئيس التنفيذي لشركة ليبرتي إنرجي كريس رايت وزيرا للطاقة، بإشادة واسعة النطاق وإدانة واسعة النطاق بسبب آراء الأخير بشأن النفط والغاز وتغير المناخ. وقد لخصت صحيفة وول ستريت جورنال هذا التعيين بعنوان: "اختيار ترامب لوزير الطاقة هو معزز للتكسير الهيدروليكي ومتشكك في المناخ"، وتتسق التغطية مع التعليقات التي أعقبت الانتخابات حول الآثار المترتبة على عودة ترامب إلى السلطة على الطاقة، والتي ركزت بشكل حصري تقريباً على مساعيه لتحرير إنتاج النفط والغاز ووعده بالانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ للمرة الثانية. ومع ذلك إذا كان ترامب يريد الوفاء بوعده بخفض تكاليف الطاقة، وتعزيز الاقتصاد الأميركي، والاستجابة لقلق الناخبين بشأن التضخم، فيتعين على إدارته التركيز بشكل أقل على النفط والغاز والمزيد على شيء أقل استقطاباً: تحديث وتوسيع نظام الطاقة الكهربائية المتقادم في البلاد.

وتشير التوقعات الحالية بشأن النفط إلى عدم وجود أسباب كافية للقلق بشأن أسعار المضخات، في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني، وارتفاع مبيعات السيارات الكهربائية، وعودة المزيد من براميل أوبك إلى السوق. أما بالنسبة لمسار إمدادات النفط والغاز في الولايات المتحدة، فإن الأسواق سوف تكون أكثر أهمية من السياسة. والواقع أنه على الرغم من كل الخطاب السياسي، فمن الصعب أن نحدد أي حزب كان مسيطراً عندما ننظر إلى الوراء على مدى العقدين الماضيين من النمو المطرد في إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة.

ولن يتعلق الخطر الحقيقي الذي يواجهه ترامب في ولايته الثانية فيما يتصل بإمدادات الطاقة والأسعار بالنفط، بل بالطاقة الكهربائية. وفي غياب إجراءات متضاربة لتحديث شبكة نقل وتوزيع الكهرباء، فضلاً عن تحديث وتنمية القدرة على توليد الكهرباء في البلاد، هناك خطر حدوث زيادات كبيرة في أسعار الطاقة ومشاكل في موثوقية الشبكة. وقد بدأت تكاليف الطاقة الكهربائية بالفعل في الارتفاع بالنسبة للعملاء في مختلف أنحاء الولايات المتحدة، حيث شهدت بعض الأماكن زيادات كبيرة. وارتفعت أسعار الكهرباء بنسبة 6.3% في عام 2023 . وهو أعلى معدل نمو في هذا القرن. وقد أسفر أحدث مزاد لإحدى شركات تشغيل الشبكات الكهربائية على السعة الاحتياطية . السعر المدفوع للمولدات لضمان توفر الطاقة عند الحاجة . عن سعر أعلى بتسعة أضعاف من العام الماضي، وسوف تظهر هذه الزيادة في الأسعار قريباً في فواتير المستهلكين. وفي ماريلاند، إحدى الولايات المتضررة، قد يرى العملاء قريباً فواتير الكهرباء الخاصة بهم ترتفع بنسبة تصل إلى 24%.

إن كل ما تحتاجه الكهرباء يجب أن يكون موثقاً به وبأسعار معقولة ونظيفاً، لا يريد أي أمريكي أن يعيش مرة أخرى انقطاع التيار الكهربائي في عام 2003 الذي أثر على العديد من الولايات أو الأمطار الحمضية في

الثمانينيات، والتي كانت ناجمة عن محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، ومع ذلك فإن جزءاً كبيراً من نظام الطاقة الكهربائية في البلاد - الذي تم بناؤه منذ عقود من الزمان وقبل عصر الذكاء الاصطناعي أو حتى الإنترنت - ليس جاهزاً لعصر الكهرباء القادم. اليوم تعاني العديد من أجزاء شبكة الطاقة من العواصف وحرائق الغابات المتفاقمة، وتأخيرات التصاريح الطويلة، والمعارضة المحلية لبناء بنية تحتية جديدة، وتقاعد محطات الفحم والطاقة النووية والغاز الطبيعي قبل أن تتمكن القدرة التوليدية الجديدة من أن تحل محلها بالكامل.

ولكن بناء البنية الأساسية أمر بالغ الصعوبة، ففي المتوسط يستغرق بناء خط نقل جديد عالي الجهد في الولايات المتحدة أكثر من عقد من الزمان، ويبلغ حجم المشاريع المتراكمة حالياً في مجال الطاقة التي تنتظر الاتصال بشبكة الكهرباء ضعفي القدرة الحالية على توليد الكهرباء في البلاد. وترفض شركات المرافق العامة طلبات ربط المزيد من مراكز البيانات بالشبكة لأنها لا تستطيع حل مشكلات النقل وتوليد الطاقة بالسرعة الكافية، وتعارض المجتمعات المحلية بشكل متزايد مشاريع مراكز البيانات الجديدة بسبب المخاوف بشأن الضوضاء والتأثيرات البيئية والضغط على البنية الأساسية الحالية للطاقة (10).

وتصدر شركات التكنولوجيا الكبرى التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، مثل أمازون وجوجل وميتا ومايكروسوفت، عناوين الأخبار بتوقيعها صفقات للطاقة النووية الجديدة، لكن هذه المشاريع لا تزال على بعد سنوات، في حين تحتاج شركات التكنولوجيا إلى كميات هائلة من الطاقة في السنوات القليلة المقبلة. ورفضت لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية مؤخراً اتفاقية نقل مقترحة بين محطة للطاقة النووية في بنسلفانيا وأمازون، مما ألقى بمزيد من عدم اليقين في المزيج. من أجل توفير الطاقة الكهربائية الموثوقة وبأسعار معقولة والنظيفة للأميركيين، يتعين على إدارة ترامب إعطاء الأولوية لإصلاحيين:

1- تسهيل بناء البنية التحتية للطاقة.

2- تغيير كيفية تنظيم قطاع الطاقة.

في إعلانه عن رايت وزيرا للطاقة، لم يتحدث ترامب عن المزيد من النفط والغاز فحسب، بل تحدث أيضاً عن الطاقة النووية والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والابتكار والتضخم و"تقليص البيروقراطية"، والفوز في "سباق التسليح بالذكاء الاصطناعي مع الصين". وينبغي لكل من الجمهوريين والديمقراطيين أن يتفقوا على أن هذه أولويات وطنية ملحة. وأن تحديث وتوسيع نظام الطاقة في البلاد يشكل مفتاحاً لتحقيق كل هذه [1] الأولويات. ومن خلال بناء البنية الأساسية اللازمة للشبكة وضمان موثوقية النظام وقدرته التنافسية من حيث التكلفة، ستحظى إدارة ترامب القادمة بأفضل فرصة للوفاء بوعدها بخفض أسعار الطاقة، وتعزيز الاقتصاد، وإفادة المستهلكين والشركات، والمساعدة في الحفاظ على الرخاء الاقتصادي والأمن الوطني للأميركيين.

السياسة الخارجية لإدارة ترامب: بين الانعزالية وإعادة الهيمنة الأمريكية

تميزت السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017-2021) بخروجها عن النهج التقليدي للسياسة الأمريكية التي ركزت على القيادة المتعددة الأطراف والدبلوماسية الناعمة. جاءت رؤيته مدفوعة بمزيج من الفكر البراغماتي، المصلحة القومية، وأسلوب غير تقليدي في إدارة العلاقات الدولية، مما أطلق عليه "عقيدة ترامب" التي جمعت بين الشعبوية والواقعية السياسية.

في ضوء ذلك فإن السياسة الخارجية لإدارة ترامب كانت محل جدل كبير بسبب تناقضاتها بين شعارات الانعزالية والرغبة في الهيمنة العالمية.

الإشكالية الرئيسية لهذا المحور تتلخص في الآتي: كيف يمكن تفسير هذا التناقض؟ وهل حققت سياساته أهدافها أم أثرت سلباً على الدور الأمريكي في النظام الدولي؟

ولهذا تحليل سياسة ترامب الخارجية يساعد في فهم التحولات التي طرأت على النظام الدولي، ودور الولايات المتحدة في مواجهة قوى صاعدة كالصين وروسيا، وتأثير هذه السياسة على الاستقرار الإقليمي والدولي. في هذا المحور، سنناقش الخلفية الفكرية والاستراتيجية لسياسة ترامب الخارجية، محددتين الأسس التي قامت عليها، أهدافها، وأهم تطبيقاتها العملية.

أولاً: الخلفية الفكرية والاستراتيجية لسياسة ترامب الخارجية:

1. الشعبوية القومية:

• ركز ترامب على شعار "أمريكا أولاً" (America First)، الذي يعكس رؤية قومية تعطي الأولوية للمصالح الأمريكية على حساب الالتزامات الدولية.

• رفض ترامب التورط في حروب عسكرية مكلفة طويلة الأمد انما فضل العقوبات الاقتصادية كنوع من العقوبات التي تؤثر بشك مباشر وغير مباشر، ايضاً مفضلاً التركيز على إعادة بناء الاقتصاد الأمريكي وتعزيز الاستقلالية الوطنية (11).

2. النزعة البراغماتية:

• لم يكن ترامب ملتزماً بإيديولوجيا ثابتة، بل تعامل مع السياسة الخارجية على أساس الصفقات (Deal-Making).
• أعاد تعريف العلاقات الدولية كعلاقات تجارية، حيث اعتبر المساهمات المالية والعوائد الاقتصادية محددات أساسية للشراكات والتحالفات.
• ترامب اعتمد على نهج فردي وغير تقليدي، متجاوزاً المؤسسات التقليدية (مثل وزارة الخارجية) لصالح قرارات شخصية وسريعة.

3. البيئة الدولية والمحلية:

• إعادة تشكيل التحالفات الدولية.
• أعاد ترامب النظر في التحالفات التقليدية، مثل الناتو، مطالباً الدول الأعضاء بزيادة مساهماتها المالية.
• عزز العلاقات الثنائية مع بعض الدول على حساب الأطراف متعددة الأطراف، مثل العلاقة مع السعودية و(إسرائيل).

. مواجهة الصين:

- اعتبر ترامب الصين المنافس الأكبر للولايات المتحدة، وتبنى سياسة مواجهة شاملة تضمنت حرباً تجارية، فرض رسوم جمركية، والتصدي لنفوذ الصين في بحر الصين الجنوبي.
- أطلق "استراتيجية الهند-الباسيفيك" لتحجيم النفوذ الصيني وتعزيز دور الحلفاء الإقليميين.

5. تقليص الالتزامات العسكرية:

- انسحب ترامب من بعض الاتفاقيات الدولية وقلص عدد القوات الأمريكية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفغانستان، معتبراً أن هذه التدخلات مكلفة وغير فعالة.

6. تعزيز الأمن القومي من خلال الصفقات:

- قاد ترامب مفاوضات تاريخية مع كوريا الشمالية، رغم أنها لم تحقق نتائج ملموسة، وذلك في إطار مقاربتة الشخصية القائمة على الصفقات المباشرة.
- وقع "اتفاقيات إبراهيم" لتطبيع العلاقات بين (إسرائيل) ودول عربية، مستخدماً الحوافز الاقتصادية والأمنية.

7. (الشرق الأوسط) كهدف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية:

- عمل دونالد ترامب خلال فترة رئاسته على إعادة صياغة دور الولايات المتحدة في (الشرق الأوسط)، حيث ركز على مبادرات مثل إنهاء الصراع العربي (الإسرائيلي) مع إعطاء أولوية واضحة لدعم (إسرائيل) بشكل غير مسبوق (12).
- دعا ترامب إلى إنهاء حالة العداء مع قطاع غزة، لكنه وضع ذلك ضمن إطار "تحسين العلاقات الاقتصادية" بين الأطراف، بدلاً من التركيز على إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي). ربط مساعيه لتحقيق السلام بما سماه "صفقة القرن"، والتي قامت على تعزيز السيطرة (الإسرائيلية) وشرعنة المستوطنات، مع تهميش واضح للحقوق الفلسطينية (13).
- في سياق آخر، سعت إدارة ترامب إلى تصنيف "حماس" منظمة إرهابية، مع التركيز على إضعاف قدراتها العسكرية وفرض مزيد من الحصار عليها. كما عملت على إبرام اتفاقيات التطبيع بين (إسرائيل) وعدد من الدول العربية، مثل الإمارات والبحرين، والتي عرفت بـ"اتفاقيات إبراهيم". هدفت هذه الاتفاقيات إلى تقوية النفوذ (الإسرائيلي) في المنطقة وتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين إسرائيل ودول الخليج (14).
- أما فيما يتعلق بإيران، فقد اتخذ ترامب سياسة صارمة تعرف بـ"الضغط الأقصى"، والتي تمثلت في الانسحاب من الاتفاق النووي وفرض عقوبات قاسية عليها. هذه الاستراتيجية لم تهدف فقط إلى تقييد النشاط النووي الإيراني، بل سعت أيضاً إلى تفويض نفوذ طهران الإقليمي، خاصة في دول مثل العراق وسوريا ولبنان.

8. رؤية ترامب حول أوكرانيا:

فيما يتعلق بأوكرانيا، أظهرت إدارة ترامب مزيجًا من التردد والانخراط الاستراتيجي. ركز ترامب على أهمية مواجهة النفوذ الروسي في أوروبا الشرقية، لكنه في الوقت نفسه تعرض لانتقادات بسبب تقاعسه عن اتخاذ مواقف حاسمة تدعم أوكرانيا في صراعها مع روسيا. شهدت سياساته تجاه أوكرانيا حالة من الغموض، حيث حاول الموازنة بين الضغط على روسيا عبر فرض عقوبات محدودة، وبين الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع موسكو لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية أوسع. ومن المتوقع ان سياسة ادارة ترامب الخارجية تجاه اوكرانيا ستتركز على اهاء الحرب وتقليص الدعم الامريكى المقدم لأوكرانيا، ومد جسور الثقة مع روسيا كوسيلة لتحفيزها لانهاء الحرب عبر التفاوض وحفظ مصالح الطرفين بما لا يضر بالامن الاوربي او امن الناتو بشكل عام .

9. الصين:

ظهرت مواقف بعض أعضاء فريق السياسة الخارجية في إدارة ترامب، مثل مايك بومبيو وروبرت أوبراين، بوضوح في انتقاداتهم العلنية للصين. في تصريحات متكررة، دعا هؤلاء إلى اتخاذ موقف حازم ضد بكين، بما في ذلك مقاطعة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022، مستندين إلى مزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان وسوء التعامل مع أزمة تفشي وباء كوفيد-19، بالإضافة إلى النزاعات التجارية المستمرة والممارسات العدائية ضد المسلمين الإيغور. ومن المعروف أن ترامب وصف الصين سابقًا بأنها تمثل تهديدًا خطيرًا للاستقرار الدولي وقيم "العالم الحر" (15). في المقابل، كان ترامب يخشى أن تؤدي زيادة حدة التوترات مع الصين إلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، خاصة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومع ذلك، اتسم موقفه بتشديد العقوبات، والضغط الاقتصادي، وزيادة الجهود لتعزيز تحالفات واشنطن في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي. ورغم انتقاداته الحادة، فقد احتفظ بقدر من البراغماتية عند التعامل مع الصين، حرصًا على تحقيق مكاسب تجارية وسياسية تخدم أولويات إدارته.

10. رؤية ترامب حول الناتو:

حافظت إدارة ترامب على ضغوطها المستمرة على حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حيث طالب أعضاؤه برفع مساهماتهم الدفاعية. في مناسبات عدة، أشار ترامب إلى أن عبء الإنفاق الدفاعي يقع على عاتق الولايات المتحدة بشكل أساسي، داعيًا الحلفاء إلى تحمل مسؤولياتهم المالية والأمنية. أكد أيضًا على أهمية تعزيز القدرات العسكرية للحلف لتحقيق توازن في الأعباء الأمنية، وهو ما انعكس في السياسات الدفاعية التي تبنتها إدارته خلال تلك الفترة.

11. الضغط الأقصى:

تبنى ترامب سياسة "الضغط الأقصى" ضد إيران وكوريا الشمالية، بما في ذلك الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات مشددة.

ثانياً تقييم سياسة ترامب الخارجية:

1. النجاحات:

- الاتفاقيات التجارية: أبرم اتفاقيات جديدة مثل اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA).
- اتفاقيات إبراهيم: شكلت تحولاً في العلاقات العربية الإسرائيلية.

2. الإخفاقات:

- فقدان القيادة الدولية: أدى انسحاب ترامب من المؤسسات الدولية إلى تراجع دور الولايات المتحدة كقائد عالمي.
- تصعيد التوترات مع الصين وإيران: تسبب الضغط الأقصى في زيادة التصعيد دون تحقيق اختراقات دبلوماسية.
- ضعف التحالفات التقليدية: أثرت سياساته على وحدة حلف الناتو، وأثارت شكوكاً بين الحلفاء التقليديين مثل ألمانيا.

ثالثاً: تحليل لنهج ترامب الجديد:

1. العلاقة بين الفكر والسياسة العملية:

- تعد سياسة ترامب امتداداً لخطابه الانتخابي، مما يعكس تقاطعاً بين الشعبية كأداة سياسية والبراغماتية كنهج عملي.

داخلياً: صعود الشعبوية، وضغوط القواعد الانتخابية المناهضة للعولمة.

- دولياً: التحولات في النظام الدولي (صعود الصين، تعاظم الدور الروسي)، التي دفعت ترامب لتبني سياسات هجومية تجاه القوى المنافسة.

2. مظاهر الانعزالية في سياسات ترامب الخارجية:

أ- مظاهر الانعزالية:

- عكس ترامب شكوكه العميقة تجاه المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، معتبراً أنها تقيد الولايات المتحدة وتخدم مصالح دول أخرى على حسابها.
- انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقيات الدولية (اتفاقية باريس للمناخ، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ).
- تقليص الدعم المقدم لحلفاء أمريكا التقليديين (مثل دول الناتو).

ب- الانسحاب العسكري:

- كما شهدنا سابقاً قرار ترامب بسحب القوات الأمريكية من العراق وأفغانستان، مبرراً ذلك بتوفير الموارد المالية ووقف "الحروب التي لا تنتهي".
- أثر هذا الانسحاب على استقرار (الشرق الأوسط)، مع تصاعد نفوذ قوى إقليمية ودولية مثل إيران وروسيا والصين (16).

ج- الدوافع وراء الانعزالية:

- التركيز على المصالح الاقتصادية وإعادة بناء الاقتصاد الأمريكي.
 - مخاطبة القواعد الانتخابية التي تدعم تقليل الانخراط في الحروب والنزاعات الخارجية.
 - رابعاً: محاولات إعادة الهيمنة الأمريكية:
1. السياسة التجارية: الهيمنة الاقتصادية كأداة قوة:
 - فرض رسوم جمركية على الصين ودول أخرى في إطار الحرب التجارية، ومن بين الدول التي من المحتمل جدا ان يفرض عليها ترامب رسوم عالية هي كل من المكسيك التي تعد المصدر الاكبر للولايات المتحدة في العالم، وكذلك كندا ودول الاتحاد الاوروبي.
 - هذه السياسة تهدف إلى حماية الصناعات الأمريكية وتقليل الاعتماد على الاقتصاد الصيني.
 2. إعادة تشكيل التحالفات الدولية:
 - الضغط على حلفاء الولايات المتحدة، مثل دول الناتو، لتحمل تكاليف إضافية للدفاع.
 - بناء شراكات استراتيجية مع بعض الدول مثل (إسرائيل) والسعودية لتعزيز النفوذ الأمريكي في (الشرق الأوسط).
 3. التنافس مع القوى الكبرى:
 - زيادة المواجهة مع الصين من خلال فرض عقوبات وتقويض مبادرة "الحزام والطريق".
 - تصعيد التوتر مع روسيا، مع التركيز على أمن أوروبا (مثل دعم بولندا ودول البلطيق).
- خامساً: تحليل التناقض بين الانعزالية والهيمنة:
1. التناقضات في السياسات:
 - ترامب سعى لتقليص الالتزامات الدولية، ولكنه في الوقت نفسه اتبع سياسات تدخلية للحفاظ على الهيمنة الأمريكية في مناطق معينة، مثل (الشرق الأوسط).
 - مثال: انسحاب القوات الأمريكية من سوريا، لكنه استمر في حماية حقول النفط هناك لضمان النفوذ الأمريكي.
 2. النتائج قصيرة وطويلة المدى:
 - على المدى القصير: تقليل الإنفاق العسكري الأمريكي على الحروب.
 - على المدى الطويل: تراجع المصداقية الدولية للولايات المتحدة، مما سمح للقوى المنافسة بتعزيز نفوذها (الصين وروسيا).

الخاتمة:

اتسمت سياسة ترامب الخارجية بتوازن معقد بين الشعبوية القومية والبراغماتية العملية، مما جعلها مثار جدل واسع داخلياً ودولياً. ورغم نجاحها في بعض الجوانب، مثل الاتفاقيات التجارية والتطبيع العربي الإسرائيلي، إلا أنها كشفت عن محدودية النهج القائم على فك الارتباط والصفقات قصيرة الأمد. تبقى هذه السياسة نموذجاً فريداً يمكن دراسته لفهم التحولات في السياسة الأمريكية ودورها في النظام الدولي.

الاستنتاجات:

- على الرغم من التراجع المؤقت في الالتزامات الدولية خلال فترة ترامب، إلا أن سياساته أثرت على بنية النظام الدولي من خلال فتح الباب أمام تعددية القطبية.
- استمرارية النهج الشعبوي في السياسة الخارجية الأمريكية ستعتمد على الإدارات المقبلة وما إذا كانت ستتبع مسار ترامب أو تعيد الولايات المتحدة لدورها التقليدي كقائد عالمي.

المصادر:

1. قصي محبوبة، القائد بين السياسة والسلطة والتفوق صراع المفاهيم والشخصيات في الأمم والدول والمؤسسات، دار الرافدين، بيروت، 2024.
2. مفاجأة جديدة في تعيينات ترامب... روبرت كينيدي المشكك باللقاحات وزيرا للصحة الأمريكية، فرانس24، نشرت في 15 اب 2024، متاح على الرابط: <https://www.france24.com/ar>
3. من هو المتشدد توم هومان أو "قيصر الحدود" الذي يستلم ملف الهجرة في إدارة الرئيس المنتخب ترامب؟، مونت كارلو الدولية، نشرت في 11 تشرين الثاني 2024، متاح على الرابط: <https://www.mc-doualiya.com>
4. سعد عبيد السعيد، وزارة الكفاءة الحكومية في الادارة الامريكية المقبلة: الدوافع والنتائج المحتملة، مركز حمو رايب للبحوث والدراسات الإستراتيجية، نشرت في 18 تشرين الثاني 2024، متاح على الرابط: <https://www.hcrsiraq.net/5669/2024/11/18>
5. المرشحة لمنصب مديرة الاستخبارات الأمريكية تثير القلق في أوروبا، صحيفة بوليتيكو الأمريكية، نشرت في 15 تشرين الثاني 2024، متاح على الرابط: <https://www.politico.com>

